

تقرير

علويو طرابلس:
«عجقة» مرشحين والقرار لدمشق

يؤثر الوجود السوري في لبنان في عدد المرشحين العلويين، «ففي عام 2000 أكمل السباق 7 مرشحين، ليتكرر الأمر بعدها». المستغرب، استناداً إلى الباحث، كثرة المرشحين العلويين في ظل القانون النسبي وفق الصوت التفضيلي، «فالتصويت العلوي له طابع سياسي واضح، هو فريق 8 آذار محلياً وسوريا إقليمياً». من يريد أن يُقنع الناخب العلوي بالاقتراع له «لا يُمكن أن يتبنى طروحات أخرى»، يشرح الرجل بأنه «غير صحيح أن كل الناس مع آل عبد أو مع الحزب العربي الديمقراطي، الانتقادات كثيرة. لكن العلويين مع الخط السياسي الذي ينتمي إليه آل عبد، لهذا هم الأقوى». تبعاً لذلك، يكمن نكاه المرشح في «إقناع الناخبين بأنه مؤيد للمقاومة ولسوريا، عندئذ يكون الناس قد وجدوا بديلاً للخروج من تحت عباءة آل عبد. حالياً، لا أحد من المرشحين يستطيع أن يلعب هذا الدور. ومن المتوقع أن تتراجع طفرة الترشيحات كلما اقتربنا من موعد الانتخابات».

أوساط عدّة في طرابلس تُقلّل من احتمال أن تكون كثرة الترشيحات «لعبة» من القوى السياسية في المدينة بهدف تشتيت الأصوات العلوية، وتقليص إمكانية فوز مرشح الحزب العربي الديمقراطي. يوجد شبه تأكيد بأن «الأصوات العلوية لا تشتتت، إذ لا يوجد طرف قادر على أن يمون على أكثر من 500 شخص بالحد الأقصى».

مصادر مُقربة من الحزب العربي الديمقراطي تقول إنه «فعلياً لا يوجد مرشحين. كل واحد منهم يستغل غياب رفعت عيد، ويقول لماذا ليس أنا؟ الأمور في بداياتها، وما يحصل غير جدي» وتؤكد أن لا مشكلة مع أي من المرشحين، «ولكن هناك ثلاثة ثوابت يجب الالتزام بها: المقاومة وسوريا وفلسطين. ولا يُمكن أن يأتي مرشح غريب عن شعبه وعن جبل محسن». أما حول ما حُكي عن تشتت الأصوات العلوية، «فلنتوقف عن الكذب على بعض العرب الديمقراطي يملك القدرة الأكبر على التجبير. وأكبر دليل، هو الانتخابات البلدية الأخيرة حين لم يقترح العلويون إلا بعد أن أعطينا كلمة السر، ولم نصوت سوى للمختارين».

بعلاقته برفعت عيد وبصورهما سوية، نزار الموعي (يُقال بحسب المعلومات إنه وضع ترشحه بصرف العربي الديمقراطي)، ليلي شحود، جابر عباس، الطبيب نصر خضر (والد المحافظ بشير خضر، وعلاقته جيدة بالعهد الرئاسي)، بدر حسين عيد، بسام ونوس وعشرين حسن (مُقربان من تيار المستقبل)، سبب هذه «العجقة»، بحسب عدد من المرشحين الذين تواصلت معهم «الأخبار» وتحفظت عن ذكر أسمائهم حالياً، «غياب رفعت عيد... أصبح هناك هامش أكبر للحركة. نهدف من الترشيح إلى خلق ديناميكية مُعينة وتأمين المطالب الأساسية لشوارع جبل محسن الذي هو جزء من طرابلس». لكنهم يُدركون، بواقعية، أن القرار في ما خض المقعد العلوي في طرابلس «أكبر منا»، وهو يعود إلى سوريا، «لوجود ارتباطات عضوية بينها وبين العلويين».

يقول عمران إن غياب «السيد رفعت»

«العربي الديمقراطي»
لا يزال الأقوى في جبل
محسن رغم غياب عيد

السبب الأساس لبروز المرشحين، فد «الطموحون كثر ولا يُمكن حرمان أحد». لكن يعتقد الرجل بأن «الحزب العربي لا يزال الطرف الأقوى». هل تُعتبر الترشيحات جديّة؟ يُجيب عمران بأنه «فقط من يترشح على لائحة يكون جدياً».

ليست المرّة الأولى التي تشهد فيها الساحة العلوية هذا الكمّ من الترشيحات، أقله منذ بداية الألفية الجديدة. عُيّن النائب الراحل علي عيد عام 1991 نائباً «فحاول الدكتور خضر خضر الترشح ضده»، استناداً إلى أحد الباحثين العلويين. ترشح عيد منفرداً في انتخابات الـ1992، وتنافس مع أحمد حبوس في دورة الـ1996. لم

أكثر من عشرة مرشحين علويين في طرابلس يتنافسون على مقعد واحد! غياب «المرجعية» العلوية، إثر خروج رفعت عيد من جبل محسن، فتحت شهية الطامحين. إلا أن المعارضة يؤكدون أن كثيراً من هؤلاء سينزلون من «البوسطة» قبل أيار 2018

ليا القرني

منذ خروج الأمين العام للحزب العربي الديمقراطي رفعت علي عيد من جبل محسن إلى سوريا، بدأ أن الشخصيات العلوية الأخرى باتت أكثر تفلتاً من القيود السياسية. ارتفع منسوب الرغبة لدى البعض في ممارسة العمل السياسي، نتيجة اقتناعه بأنه يملك تمثيلاً يُتيح له الحق بالترشح إلى الانتخابات النيابية. في غياب عيد، بات كل سياسي علوي يعتقد بأنه مشروع «زعيم» قادر على القبض على نبض الشارع. قبل ذلك، «كانت الأمور تحت السيطرة أكثر»، يقول أحد السياسيين الطرابلسيين.

في مدينة الفجاء، مقعد علوي واحد يجذب إليه، قبل اتخاذ المعركة طابعاً جدياً، أكثر من عشرة مرشحين. الأسماء، التي بدأت صور أصحابها تنتشر في جبل محسن، عديدة. البعض ينتمي إلى فئة المرشحين الدائمين، والبعض الآخر «حديث» على الساحة، والقسم الثالث كان يدور سابقاً في فلك الحزب العربي الديمقراطي.

السؤال عن هوية المرشحين، يقود إلى أسماء علي درويش، محمد طرابلسي (مُقرب من الوزير السابق فيصل كرامي)، أحمد عمران (ابن شقيقة النائب الراحل أحمد حبوس)، هويدا خضور، خليل الشقوي، محمد ججاج (محسوب على الوزير السابق أشرف ريفي)، عبد الخالق عبد الخالق، حافظ ديب (كان يفترض

كتلتان
نيابية
وزارية
للرئيس
محتاه
امتياز لم
يسبقه إليه
أسلافه
(مروان
طحطح)



يلتقي الجميع على انتخابه. بعدما امسى في الحكم لا يتصرف كرئيس توافقي - هو الذي نبذ التسمية ومواصفاتها في العهد السابق - بل كرئيس طرف، له خياراته وسياساته، يختلف فيها عميقاً عن الحريري من غير أن يتسبب خلافهما في تقويض الحكومة. تكمن هنا قوة التسوية ودور الرئيس في ان التغاضي عن تناقض المواقف من سلاح حزب الله اضحى احد اسرار الاستقرار الداخلي والتضامن الحكومي، بشهادة رئيس الحكومة نفسها، من غير ان يتزحزح رئيس الجمهورية عن دعمه غير المشروط له.

على القائد نفسه. 4 - في معزل عن انجازات تُعزى الى الرئيس كراس هرم الدولة، الا انها تُعزى الى المعادلة الناجمة عن التسوية السياسية كون اياً منها لم يُقر بلا مراعاة مصالحهم جميعاً وحساباتهم السياسية كقوانين الانتخاب وسلسلة الرتب والرواتب والموازنات والضرائب ومراسيم النفط والتعيينات والتشكيلات الادارية والديبلوماسية والقضائية والعسكرية والامنية، لم يفسح في المجال كي يُنظر اليه على انه رئيس توافقي. في الاشهر الاخيرة من ترشحه رغب في ان يكون توافقياً

ية: إنها الانتخابات

رغم أنها ستدعم مرشحين منضوين في حركات وأحزاب مشاركة في الهيئة، كما فعلت في الانتخابات البلدية العام الماضي».

الشيخ بلال النعوشي الذي انتخب رئيساً للمكتب التنفيذي للهيئة في طرابلس، قال لـ«الأخبار» إن «الانتخابات استكمال لعمل الهيئة التي قدمت الكثير من أجل لبنان، وأسهمت بجهدها وعطائها في تأليف القلوب وتوحيد الجهود، وكان لها دور إيجابي انعكس على أهل السنة في لبنان». ورأى أن «الهدف من الانتخابات تشكيل هزيمة معينة ليكون لكل فئة دورها ضمن الهيئة، وفق نظامها الداخلي بعيداً عن الفوضى».

إلى مرحلة المأسسة»، نافية أن تكون الانتخابات مخالفة للشريعة، أو أن تكون «دلالة على اندماج الهيئة وذوبانها في النظام اللبناني، فهي أصلاً ليست بعيدة عنه، ولطالما كانت تنشذ العدالة ورفع الظلم إلى جانب تطبيق القوانين».

وعما إذا كانت الانتخابات داخل الهيئة «بروفة» لمشاركتها في الانتخابات النيابية المقبلة، أوضحت المصادر أن الهيئة «تضم جماعات وأحزاباً وحركات إسلامية مختلفة، بعضها شارك في الانتخابات النيابية السابقة، كما أعلن أنه سيشارك في استحقاق 2018، كالجماعة الإسلامية تحديداً. لكن إعلان الهيئة ترشيح شخص باسمها أمر لم يتبلور بعد،

تريد الهيئة تلميع صورها بعد الانتخابات التي وجهت اليه عدد من رموزها (هيثم الموسوي)

